# الفصـــل الســابـع
# إدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي

**(١) الوضع الحالي لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي :**

تتم حالياً إدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بأسـلوب يسـتحق المراجعة . فإذا استعرضنا الموقف الحالي نجد أن التخطيط والتصميم وإنشـاء مرافق مياه الشرب والصرف الصحي – من محطات وشبكات في محافظـات مصر – من مسئولية الهيئة القومية لمياه الشرب والصـرف الصـحي، ماعـدا محافظتي القاهرة والإسكندرية التي تقوم بأعمال المياه والصرف الصحي بهمـا هيئات عامة لمياه الشرب والصرف الصحي . وهذه الهيئـات تقـوم بالمهـام المذكورة مضافاً إليها أعمال التشغيل والصيانة ، أما مهمة التشغيل والصـيانة لباقي المحافظات فمن مسئولية جهات مختلفة، ففي بعـض المحافظـات تقـوم مديريات الإسكان بهذه المسئولية ، وفي محافظات أخرى تقوم شركات الميـاه بهذا العمل (٣ محافظات) ، وفي بعض محافظات أخرى تقوم هيئات اقتصـادية بهذه المسئولية (٧ محافظات) ، علاوة على أن أجهزة التعمير تتـولى تشـغيل وإدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي في محافظـات سـيناء والبحـر الأحمر والوادي الجديد ، وتقوم هيئة قناة السويس بإدارة المرافق في محافظات القناة ، وتقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بأعمال إنشاء المرافق وإدارتها في المدن الجديدة ، ويقوم جهاز شئون تنمية القرية بأعمال التصميـم والتنفيـذ

لأعمال المياه والصرف الصحي في بعض القرى . وتتم هذه الأنماط من الإدارة بأساليب مختلفة بدون أي تنسيق عرضي فيما بينها .

وفيما يلي عرض موجز للجهات المختلفة التي تقوم بإدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر :

***١- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية:***

هي الوزارة المركزية المسئولة عن مرفق مياه الشرب والصرف الصحي على المستوى القومي ، فتقوم بإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط لمد خدمات هذا المرفق لمدن وقرى مصر، كما تقوم بتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي في كافة المحافظات ، وتشرف فنياً على تشغيلها وصيانتها . وتتبع الوزارة فنياً وإدارياً بعض الهيئات العامة مثل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والجهاز المركزي للتعمير ، والجهاز التنفيذي لمشروعات الصرف الصحي للقاهرة الكبرى . كما يتبعها فنياً الأجهزة الأخرى المعنية بتشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي مثل مديريات الإسكان والمرافق بالمحافظات ، وهيئات مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بكل من القاهرة والإسكندرية .

***٢ – الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي:***

تتبع وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، وتتولى – وفقاً لقانون إنشائها سنة ١٩٨١ – تصميم وتنفيذ مرافق مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية بالمحافظات المختلفة ، ثم تقوم بتسليم هذه المرافق إلى المحليات التي تتولى تشغيلها وصيانتها . كما تقوم

بتوفير التدريب الفني والإداري للعاملين بمرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمحليات .

***٣ - الجهاز التنفيذي لمشروعات الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى:***

يتبع هذا الجهاز مباشرة وزارة الإسكان والمرافق ، ويتولى تنفيذ مشروع صرف القاهرة الكبرى الذي يجري تنفيذه منذ عدة سنوات ، ويعتبر من أكبر مشروعات الصرف الصحي التي نفذت على مستوى العالم .

***٤ - الجهاز المركزي للتعمير:***

يتبع هذا الجهاز وزارة الإسكان والمرافق، ويقوم بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي في محافظات الحدود ، مثل محافظات سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد .

***٥- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:***

تقوم الهيئة بعملها طبقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ داخل نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهي مسئولة بموجب هذا القانون عن إنشاء وإدارة كافة المرافق في المجتمعات الجديدة لحين تسليمها للمحليات .

***٦- الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى:***

يتبع هذا المرفق إدارياً محافظة القاهرة ، وفنياً وزارة الإسكان ، ويخدم إلى جانب محافظة القاهرة أجزاء من محافظتي الجيزة والقليوبية ، ويباشر مهام تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مرافق المياه في إقليم القاهرة الكبرى

***٧- الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى:***

وتماثل هذه الهيئة في أوضاعها الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ، ولكن في نشاط الصرف الصحي .

***٨- الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية:***

تتبع هذه الهيئة إدارياً محافظة الإسكندرية ، وتباشر نشاطاً مماثلاً لنشاط الهيئة العامة لمرفق المياه بالقاهرة الكبرى ، ومحل نشاطها محافظة الإسكندرية .

***٩- الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي بالإسكندرية:***

تتبع هذه الهيئة إدارياً محافظة الإسكندرية ، وتباشر نشاطاً مماثلاً لنشاط الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحي بالقاهرة .

***١٠- هيئة قناة السويس:***

تقتصر خدمات هيئة قناة السويس على الوفاء باحتياجات مدن قناة السويس الرئيسية الثلاث (الإسماعيلية / السويس / بور سعيد) من مياه الشرب ، ولكنها لا تغطي المناطق التي تقع خارج نطاق هذه المدن ، وتقوم الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتغطية هذه المناطق من مياه شرب وصرف صحي .

***١١- المحليات:***

تقوم المحليات بمحافظات الجمهورية ، من خلال مديريات الإسكان والمرافق بها ، بإدارة وتشغيل وصيانة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والأحياء والمراكز الحضرية والمناطق الريفية بها . وتتبع مديريات الإسكان إدارياً المحافظات ، وفنياً وزارة الإسكان والمرافق .

***١٢- شركات مياه الشرب والصرف الصحي:***

تم تأسيس شركة مياه الشرب بالبحيرة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ باعتبارها شركة مساهمة مصرية تعمل تحت القانون رقم٦٠ لسنة ١٩٧١



obeikandi.com

الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتتبع الشركة محافظة البحيرة .

كما تم تأسيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ في ٣٠ مارس ١٩٨٣ ، وتعمل تحت مظلة القانونين المذكورين عاليه وتتبع محافظة كفر الشيخ .

كما تم تأسيس شركة مياه دمياط في ٢٥ أغسطس ١٩٨٤ ، وتعمل تحت مظلة القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتتبع محافظة دمياط .

ومسئولية هذه الشركات تشمل إدارة وتشغيل وصيانة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي. وقد أنشئت هذه الشركات لكي تكون أكثر حرية ومرونة في إدارة وتشغيل هذا المرفق من الأجهزة الحكومية التقليدية .

***١٣- الهيئات الاقتصادية المستقلة لمرافق مياه الشرب والصرف الصحي لسبع محافظات:***

تتبع هذه الهيئات لمحافظي : أسوان والمنيا وبني سويف والفيوم والدقهلية والشرقية والغربية ، وهذه الهيئات مسئولة عن إدارة وتشغيل وصيانة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي في المحافظات المذكورة ، وقد تم إنشاء هذه الهيئات بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٥ لكي تتولى تشغيل مرفق مياه الشرب والصرف الصحي بكفاءة فنية، وعلى أسس اقتصادية ، وبأسلوب إداري أفضل من الأسلوب الإداري الحالي .
وبناء على الخبرة القصيرة المتاحة لهذه الهيئات يتضح أن إنشاء هذه الهيئات يعتبر خطوة على طريق الإصلاح ، ولكن من الملاحظ أنها تحتاج حالياً لدعم مادي وفني ومؤسسي كما تحتاج إلى بعض الوقت لبناء

كوادرها الفنية والإدارية حتى يمكنها تحقيق الغرض من إنشائها . وجار حالياً وضع هذه الهيئات تحت إشراف الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

***١٤- وزارة التنمية المحلية:***

تقوم بمشروعات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية ، وذلك من خلال مشروع التنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، ويقوم المشروع بأعماله في المرافق وتدعيمها في الوحدة المحلية بالمحافظات والقرى المحيطة ، ويتلقى اعتماداته من مساهمات خاصة وحكومية ومنح دولية .

***١٥- شركات القطاع الخاص للإمداد بمياه الشرب:***

وهي شركات قطاع خاص محدودة المسئولية ، تقوم بتحلية مياه البحر لإنتاج مياه الشرب في بعض القرى السياحية ، وتتولى توزيع المياه والحصول على عائد البيع على أساس تجاري استثماري .

**(٢) علاقات الوزارات المختلفة بالقطاع :**

***١- وزارة الدولة لشئون البيئة:***

تختص هذه الوزارة ، ممثلة في جهاز شئون البيئة ، بالقيام بالأعمال التي من شأنها حماية البيئة من التلوث ، وضمان حسن الموارد الطبيعية .
ويقوم الجهاز ضمن مهام أخرى بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتأكد من تطبيق القوانين المختلفة المتعلقة بحماية البيئة ، ومنها القوانين الحاكمة لعمليات صرف المخلفات السائلة على المجاري المائية المختلفة وشبكات الصرف الصحي .

***٢- وزارة الأشغال العامة والموارد المائية:***

تعتبر هي الجهة المسئولة مباشرة عن إدارة وتنمية الموارد المائية والمحافظة عليها ، وعن تطبيق القانون رقم ٤٨لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية

نهر النيل من التلوث وتعديلاته . وتقوم الوزارة بإصدار تراخيص إقامة مآخذ مياه الشرب والصرف الصحي على المجاري المائية وتراخيص حفر الآبار .

***٣- وزارة الصحة والسكان:***

يتضمن دورها القيام بأنشطة الرصد لنوعيات مياه الشرب ونوعية المياه بنهر النيل ، وتقع مسئولية رصد نوعية المياه الخارجة من محطات تنقية مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي على إدارة صحة البيئة والمعامل المركزية ، وتقوم بذلك بصفة دورية ، كما تقوم بإبلاغ النتائج للجهة القائمة بإدارة المحطات . كما قامت وزارة الصحة والسكان بوضع المواصفات القياسية للمياه النقية الصالحة للشرب، وكذلك مواصفات مياه الصرف المعالجة .

***٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:***

يتركز دورها على إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، ودراستها ، ووضع الحلول المناسبة لتطوير القطاع ، والاستفادة من الجامعات الإقليمية بتقديم المشورة الفنية في المحافظات لسرعة إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل والعقبات التي تصادف المشروعات أثناء التنفيذ وعند التشغيل .

***٥- مصانع الإنتاج الحربي:***

تقوم وزارة الإنتاج الحربي بتصنيع المعدات والمهمات اللازمة لأعمال المعالجة ، مع التركيز على زيادة نسبة المهمات المحلية بما يحقق الاعتماد على الإنتاج المحلي استعواضاً عن المهمات الأجنبية ، وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي .

مما سبق يتضح أن إدارة المرافق تواجهها نفس المشاكل تقريباً التي تواجه مشكلة الإسكان والتي تتمثل فيما يلي :

- تعدد الجهات التي تقوم بإنشاء وتشغيل المرافق ، وهي جهات منفصلة تماماً سواء من ناحية التخصص أو من ناحية التبعية . فبينما تقوم الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالتخطيط والتصميم وإنشاء مرافق مياه الشرب والصرف الصحي من محطات وروافع وشبكات في محافظات مصر وهي هيئة تابعة لوزارة الإسكان والمرافق ، تقوم وزارة التنمية المحلية بمشروعات الصرف الصحي في القرى من خلال مشروع "شروق" السابق ذكره . وتقوم هذه الجهات المنفصلة بمشروعاتها دون تنسيق فيما بينها .
- سيطرة الحكومة المركزية على تنفيذ مشروعات المرافق دون مشاركة فعّالة من الإدارة المحلية بالمحافظات ، أي أن دور الإدارة المحلية محدود للغاية بالمقارنة بدور الوزارات المركزية . وهذا الوضع لم يعد يستقيم مع النظم الحديثة والتي تضع أهمية كبرى في لا مركزية الإدارة لضمان المشاركة الشعبية من ناحية ، ودرجة عالية من كفاءة الأداء من ناحية أخرى .

ومن الظواهر الإيجابية في إدارة المرافق ، تكوين شركات حكومية في بعض المحافظات وهيئات اقتصادية مستقلة في محافظات أخرى ؛ تقوم بإدارة وتشغيل قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في هذه المحافظات . من دراسة نقط القصور في أساليب هذه الإدارة ومن تقييم هذه الشركات والهيئات ، تبين أنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الهدف الذي تم إنشاؤها من أجله ، وهو التحول إلى التشغيل الاقتصادي بتغطية تكاليف المشروعات الجديدة والتوسعات والتشغيل والصيانة والمصروفات الإدارية ، وذلك نظراً لتدني مستوى كفاءة المحطات ومستوى أفراد التشغيل والصيانة ، مع قصور الموارد المالية وعجز

الاعتمادات العامة عن سد الاستثمارات المتزايدة للقطاع والتي سبق ذكرها تفصيلياً في الفصل السابق .

ومن المقترح لإنشاء نظام متكامل ومتناسق لإدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحي إنشاء ثلاثة مستويات إدارية لهذا القطاع وهي :

١ – **المستوى المركزي** : ويتمثل في الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي ، ويكون دورها وضع السياسات العامة والخطط لمشروعات هذا القطاع في الحاضر والمستقبل، حسب الموارد والإمكانات والتكنولوجيات المتاحة، وذلك بهدف تغطية كافة التجمعات البشرية القديمة والجديدة بهذه الخدمة الحيوية الهامة . مع وضع معدلات الأداء والتشغيل وأساليب تنمية الكوادر البشرية للقيام بمهام التصميم والتشغيل والصيانة، ووضع خطط وقواعد التدريب لشرائح العاملين في هذا القطاع .

كذلك من مهام هذه الهيئة : إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية من خلال الجامعات وأكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث ، والتي تهدف إلى استنباط وتطوير تقنيات التنقية والمعالجة الملائمة للمجتمعات بأنواعها المختلفة – الحضرية والريفية والصحراوية والساحلية – لكي تكون أكثر كفاءة في الأداء وأقل تكلفة في التشغيل والصيانة . مع إنشاء مركز للمعلومات ليشمل كافة البيانات والإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع .

كما تقوم الهيئة القومية بالتنسيق بين خطط ومشروعات الأقاليم المختلفة ، ومد الهيئات الإقليمية بما تحتاجه من خبرة فنية وإدارية . كذلك تقوم بكل ما يتعلق بالتعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الدول الأجنبية ، وتلقي المعونات والهبات وتوجيهها الاتجاه الأمثل .

٢ – **المستوى الإقليمي** : ويتمثل في إنشاء هيئة عامة إقليمية لمياه الشرب والصرف الصحي بكل إقليم من أقاليم مصر التخطيطية والإدارية ، والذي يشتمل كل منها على عدة محافظات متشابهة [1].

وتقوم هذه الهيئة بوضع تفاصيل الخطط الإقليمية لهذا القطاع في إطار الخطة القومية العامة ، كما تقوم بالتنسيق بين احتياجات المحافظات التابعة لها ، وتتولى إنشاء مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للمدن والقرى داخل نطاق إقليمها .

كذلك تقوم الهيئة بإنشاء وإدارة مراكز التدريب والإشراف الفني والإداري على الشركات المحلية التي تقوم بتشغيل وصيانة هذه المرافق بالمدن والقرى، مع تحديد تعريفة الاستهلاك بالإقليم بعد موافقة المجالس الشعبية المختصة .

وغني عن الذكر أن إنشاء محطات التنقية ومحطات المعالجة وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي يتطلب استثمارات ضخمة وخبرة فنية وإدارية عالية قد لا تكون متوفرة على المستوى المحلي بالمحافظات . لذلك فإن الاتجاه نحو تكوين وحدات إدارية أكبر ذات إمكانات أوسع تشمل كل منها عدة محافظات – وهي ما تسمى بالأقاليم – اتجاه صحيح أخذت به أغلب دول العالم . وسوف تكون هذه الأقاليم أكثر قدرة على القيام بالمشروعات الضخمة ، وأكثر استيعاباً للتقنية المتقدمة واستخداماً لها .

٣ – **المستوى المحلي** : ويتمثل في إنشاء شركات حكومية تقوم بتشغيل وصيانة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والقرى بكل محافظة . ومثل هذه الشركات قد تكون أكثر كفاءة ومرونة في إدارة

[1] راجع الجزء الأول من الدراسة (مقدمة في العمران) .

المرافق عما لو وضعت هذه المرافق مباشرة تحت إدارة الأجهزة الحكومية؛ بما تتطلبه في أدائها من إجراءات طويلة ومعقدة.

ويمكن زيادة موارد هذه الشركات ببيع الحمأة المنتجة من معالجة الصرف الصحي كسماد طبيعي كذلك بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها للري والزراعة، واستغلال محاصيل وناتج هذه الزراعات .

وفي بعض الأحيان يمكن تحويل بعض هذه الشركات – إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك – إلى شركات مساهمة وذلك بطرح جزء من رأس مالها للقطاع الخاص ، حتى يمكن لهذا القطاع المساهمة في تمويل إنشاء وتشغيل المرافق، مع وضع الضوابط اللازمة لكي تصل هذه الخدمة إلى شرائح المجتمع المختلفة بأسعار مناسبة لكل شريحة منها وعلى الأخص شريحة محدودي الدخل .

obeikandl.com